

شعبة الدراسات الإسلامية

مادة النحو والصرف

الفصل الثاني

الفوجان: 1 و 3

الأستاذ: محمد مرو

المحاضرة الرابعة:

الممنوع من الصرف.

الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علتان من علل التسع، أو واحدة تقوم مقامهما.

وقد جمعت العلل التسع في قول القائل:

إجمَع، وزن، عادلاً، أنت، بمعرفة ركب، وزد، عجمة، فالوصف قد كُملاً.

العلة الأولى: الجمع؛ وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الأحاد وهو نوعان: مفاعل كمساجد ودراهم، ومفاعيل كمصايح وطواويس. وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً؛ لأن المعبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة.

العلة الثانية: وزن الفعل؛ وحقيقته أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه؛ فالأول كأن تسمي رجلاً قُتِلَ بالتشديد أو ضُرب أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله، أو انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل؛ فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل أحمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس علماً.

العلة الثالثة: العدل؛ وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، وهو على ضربين: واقع في المعارف وواقع في الصفات، فالواقع في المعارف يأتي على وزن فُعَل وذلك في المذكر وعدله عن فاعل كعُمر وزُفر وزُحل.

والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره؛ فالواقع في العدد يأتي على صيغتين فُعال ومَفْعَل، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما. تقول: أحاد وموحد وثُناء ومثى وثُلاث ومَثَلث ورُبَاع ومربع. فهذه الألفاظ معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن أحاد معناه واحد واحد. وثُناء معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي. قال الله تعالى: ﴿أولي أجنحة مثى وثلاث ورباع﴾ فمثى وما بعده صفة لأجنحة والمعنى والله أعلم أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة.

والواقع في غير العدد أُخْر، وذلك نحو قولك مررت بنسوة أُخْر؛ لأنها جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر؛ ألا ترى انك تقول: جاءني رجل آخر وامرأة أخرى، والقاعدة أن كل فُعلَى مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة؛ كالكبرى والصغرى والكُبر والصُغر قال الله تعالى: ﴿إنها لإحدى الكُبر﴾.

أُخْر معدولة عن الأخر.

العلة الرابعة: التانيث؛ وهو على ثلاثة أقسام:

- 1- تانيث بالألف كحبلَى وصحراء.
- 2- وتانيث بالتاء كطلحة وحمزة.
- 3- وتانيث بالمعنى كزينب وسعاد.

وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتي، وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي، وتأثير الثالث كتأثير الثاني ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف، وتارة يؤثر جوازه؛ فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهي: إما

الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب، وإما تحرك الوسط كسقر، وإما العجمة كحِمْص وبلخ، والثاني فيما عدا ذلك كهند ودعد.

العلة الخامسة: التعريف؛ والمراد به تعريف العلمية.

العلة السادسة: التركيب؛ وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس؛ لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد، مثل "شاب قرناها" و "تأبط شرا"؛ فإنه من باب المحكي، ولا التركيب المزجي المختوم بويه مثل "سيبويه"؛ لأنه من باب المبني، والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب. وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه مثل: "بعلبك" و "حزرموت" و "معد ي كرب".

العلة السابعة: الزيادة؛ والمراد بها الألف والنون الزائدتان نحو سكران وعثمان.

العلة الثامنة: العجمة؛ وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ويشترط لاعتبار العجمة أمران:

أحدهما: أن تكون الكلمة علما في لغة العجم.

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف فلهذا انصرف نوح ولوط.

العلة التاسعة: الوصف؛ وشرطه أن يكون من باب فعلان فعلى، أو من باب أفعال فعلاء.

فهذه جميع العلل، ثم اعلم أنها ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده، ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى، وهو شيئان: الجمع، وألفاً التأنيث.

والثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعجمة، نحو: فاطمة وزينب ومعديكرب وإبراهيم.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين: العلمية أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً: العدل، والوزن، والزيادة. مثال تأثيرها مع العلمية عمر وأحمد وسلمان، ومثال تأثيرها مع الصفة ثلاث وأحمر وسكران.